محمد جمعة خان.. أول من غرس بذرة الموسيقى العدنية في الكويت

الفنان محمد جمعة خان بالزي الشعبي بالكويت عام 1960

الفنان محمد جمعة خان مع فرقته أثناء زيارة للحبشة

يرتبط اهل الكويت ارتباطا عاطفيا وثيقا بالفن العدني منذ عشرات السنين وذلك عندما بدات الموسيقى العدنية تنتشر في الحفلات الشعبية «السمرات» في الكويت على يد الفنان اليمني الراحل محمد جمعة خان.

وشكلت موانئ اليمن في ثلاثينيات القرن الماضي بداية تعرف الكويتيين على الفن العدني حيث كان خان يصعد مع فرقته على متن السفن التجارية الكويتية الراسية في الموانئ ليحيي جلسات السمر مؤديا اغاني الصوت الكويتي التي اجادها اضافة إلى اغانيه من اللون الغنائي الجديد الذي ابتكره.

وفي هذا الصدد قال المهتم في تراث الفن العدني في الكويت الدكتور ضاري الرشيد لوكالة الانباء الكويتية «كونا» اليوم الخميس ان الفنان اليمني الراحل محمد جمعة خان ولد في منطقة دوعن اليمنية لأب هندي وام يمنية.

واضاف الرشيد ان هذه الخلفية الاسرية المختلطة اتاحت لخان ان يبتدع لونا غنائيا جديدا يختلف عن الالوان الموسيقية اليمنية الدارجة آنذاك فاستلهم من تراث ابيه الهندي بعض الالحان والاوزان والضروب الايقاعية ثم فرش عليها القصائد العربية الكلاسيكية والاشعار الحميني اليمنية.

واوضح ان تسمية هذا اللون من الفنون بـ«العدنيات» «ليس دقيقا» حيث عاش خان في مدينة حضرموت ومارس فنه فيها لذا فالاصح تسمية موسيقاه بـ«الحضرمية» ولكن مريدي هذا اللون في الكويت نسبوه إلى عدن مجازا «ربما لكون ميناء عدن هو المحطة الأشهر في خطوط سفر الكويتيين الأوائل».

ولفت الى انه في الحقبة ذاتها بدت ايضا مؤشرات تاثر الفنين الكويتيين بالألوان الموسيقية اليمنية بشكل عام فعلى سبيل المثال حوت اسطوانات الفنان الكويتي الراحل عبدالله الفضالة في الاربعينيات بعض الأغاني اليمنية الرائجة كما تبعه الفنان حمد خليفة في الخمسينيات باغان حديثة لحنها واداها على طريقة الأغاني اليمنية.

واشار الى انه في مطلع الستينيات قام خان وفرقته بزيارة الكويت ومكث فيها شهرا احيا خلاله العديد من حفلات الزفاف والجلسات الشعبية كما وقع عقدا مع شركة الإنتاج الفني الكويتية «بوزيد فون» ونفذ لها مجموعة اغان.

وبين ان خان غرس بذلك بذرة فنه المبتكر في الكويت اذ تزامنت تلك الفترة مع قدوم عدد من الموسيقيين اليمنيين الى الكويت اما للاستقرار والعمل فيها او لتسجيل الاغاني واحياء الحفلات حيث ساهموا بدورهم في رواج الالوان الغنائية اليمنية في البلاد.

وذكر انه في اوائل سبعينيات القرن الماضي برزت باقة من المغنين الكويتيين ممن تبنوا «العدنيات» اكثر من اي لون غنائي آخر مثل الفنان راشد الحملي وجمعة الطرارو وتبعهم حمد سنان.

واضاف ان بروزهم تزامن مع ازدهار سوق الإنتاج الفني وظهور استديوهات التسجيل التجارية ذات التقنيات الحديثة فاطلقوا اليومات حوت كثيرا من اغاني محمد جمعة خان التي تم تنفيذها بجودة عالية نسبيا سهلت على الجمهور الكويتي تذوقها اضافة إلى اغان جديدة قاموا من خلالها بتلحين قصائد فصيحة وحمينية على طريقة اغاني خان.

واكد الرشيد أن اولئك المطربين لم يقفوا عند ذلك الحد بل كانت لهم إضافة نوعية على الفن العدني حيث داب الحملي والطرارو على ابراز مهاراتهما في العزف على العود من خلال التقاسيم والفواصل المنفردة.

ولفت الى ان استعراض المهارات العزفية اصبح ركنا اساسيا في «العدنيات» حتى زمننا الحاضر اما حمد سنان بصوته الحاني والجهور ومحاكاته لأسلوب خان في الغناء فقد صار بمثابة المرجع لهذا اللون الغنائي في الكويت.

وبين ان حقبة السبعينيات تميزت بانجذاب شرائح جديدة من المستمعين للفن العدني على وجه الخصوص وذلك بسبب أداء الفنانين الكويتيين المرهف للعدنيات التي حوت قصائد العشق الكلاسيكية منها لعنترة بن شداد وبهاء الدين زهير واحمد شوقي والمقرونة بجودة التسجيلات وتسويق الشركات المنتجة لها.

وبين ان ذلك ساعد على اخراج هذا اللون من حدود الجلسات الشعبية المغلقة التي اقتصرت على الرجال إلى فضاء اوسع ومفتوح لفئة المراهقين والشباب من الجنسين.

وقال الرشيد ان هذا النجاح ادى الى ظهور عدد من المغنين الهواة في منتصف السبعينيات منهم -على سبيل المثال لا الحصر- مشاري العريفان ومحمد الشعلان وعبدالعزيز السيب وفهد الماص ومحمد البناي وجمال المجيم وفيصل الفرج وشاكر الفنان وصلاح بوناشي.

واضاف ان السمرات «الجلسات الشعبية» اضحت منصة انطلاق الفنانين الشباب ومنها جذبوا انتباه المنتجين الذين قاموا بدورهم باقتناصهم وإنتاج اليومات لهم حوت في مجملها اغان جديدة منفذة على طريقة العدنيات.

واوضح انه في اواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات ظهر مطربون شباب مثل فاروق الفرحان ويوسف المطرف وجمال الراشد ويوسف بورسلي ونسيم المعيلي قاموا بإكمال مسيرة إعادة غناء عدنيات خان او تاليف عدنيات جديدة.

وذكر ان اكثر ما كان يميز هؤلاء تمرسهم الملحوظ في العزف وتحضيرهم الاحترافي في السمرات الخاصة واهتمامهم بجودة تسجيلها حتى اصبحت تلك التسجيلات الخاصة تنافس بجودتها وإبداع محتواها الألبومات التي تصدرها الشركات المنتجة بأحدث التقنيات الفنية.

وقال الرشيد ان فترة التسعينيات شهدت انتهاء ظاهرة اصدار الالبومات العامة المنفذة على «طريقة العدنيات والاقتصار على نشاط السمرات الخاصة.

واضاف ان هناك مغنين مثل عبدالعزيز الضويحي وعبدالله القطان وفواز المرزوق وقتيبة اسد وفهد الحداد ساهموا في مد مسيرة العدنيات في الكويت ليتذوقها جيل الالفية الذي ظهر منه مغنون جدد مثل مطرف المطرف ومشاري المشاري وعبدالله العساف وبدر نوري وغيرهم ممن يشكلون بدورهم الجيل الجديد والمعاصر للعدنيات في الكويت.

تمات

الأمير للغانم

من جهته اعرب الرئيس الغانم عن شكره وامتنانه ، للرسالة «الابوية» التي وجهها له سمو امير البلاد ، واعرب فيها سموه عن اسفه وتاثره لمحاولة الاعتداء عليه في مقبرة الصليبيخات امس الأول الاربعاء اثناء تادية واجب العزاء. كما اعرب عن شكره وامتنانه للرسالتين المماثلتين اللتين بعث بهما سمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء.

وقال الغانم : لقد غمرني سمو الامير بمشاعره «الابوية» في رسالته الموجهة الي ، وانني اذ اعرب عن شكري وامتناني البالغين لسموه ، لأدعو الله جلت قدرته ان يديم على بلادنا نعمة الامن والامان والاخاء والتراحم ، وان يحفظ الكويت قيادة حكيمة وشعبا كريما من كل مكروه.

أضاف «جميعنا نشاطر مشاعر سموه ، في ان ما حدث امس امر يتناقض مع اخلاقنا كمسلمين ومع عادات اهل الكويت ، وأؤكد لسموه ان اهل الكويت كما عهدهم اهل مروءة واخلاق وتراحم ، وان ما حدث لا يعدو كونه حادثا فرديا وغرضيا لم تعتد عليه نحن ككويتيين.

كما اعرب عن بالغ امتنانه وشكره لسمو ولي العهد على رسالته «الابوية» ، كما اشكر سمو رئيس مجلس الوزراء على رسالته الاخوية.

وكان الرئيس الغانم قد أصدر بيانا على حسابه الرسمي في « تويتر» ، عقب ما اثير من اعتداء خلال تقديمه واجب العزاء ، قال فيه : إنه «منعا للغط و الاشاعات ، اجد نفسي ملزما بتوضيح ما حدث في مقبرة الصليبخات ، فحقيقة ماحدث في مقبرة الصليبخات يمكن اختصاره باني وبعد انتهائي من واجب تقديم العزاء بوفيات عدد من الأسر الكويتية الكريمة، توجهت الي المخرج، وإذا بي أصادف الأخ الكريم عدنان الورع و بجانبه شخصان ، فقمت بالسلام على الأخ عدنان وعلى الشخص الثاني، وعندما هممت بمصافحة الشخص الثالث، رفض السلام متفوها بكلمة غير لائقة.. فما كان مني إلا أن قلت له «عيب عليك احنا في مقبرة» ، واعطيته ظهري مغادرا».

اضاف : « وإذا بهذا الشخص يحاول الاعتداء علي باليد. فما كان من أخي فهد الذي كان برفقتي إلا أن تصدى له و منعه من الاعتداء علي ، أما ما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي من فيديوهات فانها قديمة و لا تتعلق بما حصل اليوم»

وابدى الغانم استغرابه وانزعاجه مما حدث ، مؤكدا في الوقت نفسه ان هذا الحادث، حادث عرضي لا يمت بصلة بأخلاقنا ككويتيين ومسلمين» ، مضيفا : « فانا اذهب بشكل شبه يومي الى المقبرة، اعزي الناس والتمس الأجر، ولم نصادف مثل تلك الحوادث الشاذة، فالمقبرة مكان بطبيعته يفرض الوقار والخشوع والهدوء»

وقال الغانم «وقبل ان اختم، لا اود اغفال نقطتين مهمتين أولاهما «اشكر كل من سال واتصل بهدف الاطمئنان، واقول لهم انا بخير ، كما اشكر من اتصل أو كتب مستنكرا ما تعرضت له، حتى من اولئك الذين يختلفون معي ، وهذا ليس بغريب على الكويتيين، فهذه اخلاقهم التي جبلوا عليهم ، واقول لهم بيض الله وجيهكم»

وأوضح ان النقطة الثانية هي أن ما فعله الشخص المعني معي اليوم لا يمثل إلا نفسه «ولا تزر وازرة وزر أخرى» فعائلته الكريمة عائلة مشهود لها بالأخلاق والمناقبية العالية وشهادتي فيهم مجروحة، واقول لهم : «محشومين ابها الاكابر الأكارم» .

في سياق متصل عبر النائب محمد الدلال عن رفضه التام لما حدث في مقبرة الصليبيخات ، من اعتداء على رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، مطالبا بمحاسبة الشخص الذي قام بهذا السلوك الذي يتعارض مع حرمة المكان والعادات والتقاليد الكويتية الأصيلة.

وقال الدلال : «ساءنا كثيرا ما حدث بالأمس في مقبرة الصليبيخات ، وهذا الأمر ابتداء يسيء إلى اي مسلم كويتي يعرف مقدار المكان وهو المقبرة ، واهمية مراعاة حرمة هذا المكان ومراعاة أهل العزاء.

وأكد انه « يجب ان نتجنب جميعا ان ندخل في مشاجرات او الإساءة للآخرين ، لأن للمقابر حرمتها ولها القيم الخاصة بها في التعامل احتراما للاموات واحتراما لأهل المتوفى وتقديرا لهم ولمواساتهم وتقديم العزاء لهم ».

حكومة الخالد

حتى الآن كما انه مشروط بالانتهاء من التشكيل الحكومي.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة أمس : «بحديثي مع سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف الشيخ صباح الخالد، أستطيع أن أقول إنه إذا انتهى من تشكيل الحكومة الأسبوع المقبل ، فإن اول جلسة ستكون إن شاء الله يوم 24 ديسمبر الجاري».

وأوضح الغانم أن هذا الأمر مشروط بانتهاء تشكيل الحكومة الأسبوع القادم ، وأن هذا هو الموعد المتوقع حتى الآن، مضيفا انه «بالنسبة لي فمتى ما تم تشكيلها خلال الأسبوع القادم أو إلى يوم الأحد فسأوجه الدعوة لجلسة 24».

من جانب آخر قال الغانم «بالنسبة لموضوع الخبراء ، أود أن ابين ان أحكام القضاء محترمة وستنفذ ولكن ايضا 560 عائلة كويتية او اكثر بالتاكيد تشكل هاجسا لنا جميعا ، فقد يفقدون مصدر رزقهم».

اضاف انه كان هناك اجتماع امس بحضور وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فهد العفاسي ، تناول الحديث لإيجاد بعض الحلول لهؤلاء.

وقال الغانم : «اليوم كانت هناك مكالمة هاتفية مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، الذي أكد لي على اهتمامه الشخصي بالموضوع»، مضيفا «أن سموه اكد ايضا على ان أحكام القضاء تحترم وتنفذ لكن يجب ان يكون هناك حل لـ 560 معيلا لأسر كويتية سيفقدون مصدر رزقهم، واطمئن الجميع انه سيكون هناك حل بإذن الله».

من جانب آخر قال النائب محمد الدلال : « نحن مازلنا في فترة حكومة تصريف العاجل من الأمور ولا شك انها أخذت وقتا طويلا ، وهذا نوع من التعطيل لأعمال المجلس ولدينا الكثير من القوانين والمصالح المتعلقة بالناس يجب أن تحسم» .

ولفت إلى أن «المطلوب ان يكون لدينا حكومة في اسرع وقت ممكن ، حتى تمارس الحكومة دورها ويمارس المجلس دوره».

وأشار الدلال إلى انه سيقدم سؤالين لوزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وزيرة المالية بالوكالة مريم العقيل، الأول عن القرارات التي تتخذ من الوزارات والخاصة بالتعيين بالنقل والندب وهل تعتبر قرارات صحيحة أم لا؟ وهل هي أمور عاجلة؟ وهل فيها تجاوز للقانون أوإخلال بالعدالة ؟وهي قضية حساسة ومهمة لأنه في يوم من الأيام اتخذت المحاكم احكاما بإلغاء هذه القرارات التي لا تدخل في عاجل الأمور.

وبين أن السؤال الثاني بصفتها مسؤولة عن وزارة المالية وجهاز المراقبين الماليين عن تصرفات الحكومة الخاصة بالنقل بين البنود أو الصرف والأمور المالية والميزانية وهل هذه التصرفات قانونية؟ وما الأساس القانوني؟ وهل هناك مخالفات؟

وأوضح أن الهدف من ذلك ليس الإعاقة ولكن التأكيد على عدم الإخلال بمبادئ العدالة والإنصاف ولا بدور الحكومة وهو تصريف العاجل من الأمور لأنه من يتورط في هذه الأمور هو الوزير المقبل.

وطالب الدلال الحكومة المستقيلة بضرورة بحث هذا الموضوع بشكل جاد ووقف القرارات في القضايا الرئيسة مشيرا إلى ما حدث في قضية تعيين الخبراء والإضرار التي حدثت فيه نتيجة القرارات الخاطئة.

وقال : «نريد حكومة لديها القوة والأمانة ولو جاءت ببرنامج عملي وفعال للإصلاح سنكون من الداعمين لها في دعم الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد» .

بدوره أكد النائب د. بدر الملا أن الطلب الذي تقدم به والنائب عبدالله الكندري بشأن استئناف جلسات المجلس ، يأتي من منطلق أن الدستور لم ينص على أن النصاب النوعي يشترط أن تكون الحكومة ممثلة في الجلسات.

وقال الملا إن حضور جلسات مجلس الأمة واجب على الحكومة لكنه ليس من قبيل تحقيق النصاب، مشيرًا إلى أن الطلب تضمن إشارة واضحة بشأن تعطيل جلسات المجلس بسبب تأخر تشكيل الحكومة.

ولفت إلى انه في السابق كان البعض يردد ان النواب يعطلون الجلسات ولكن الآن الحكومة هي من تؤخر الجلسات وهذا يؤكد عدم صحة المقولة السابقة.

وقال إن ما يحصل من تعطيل للجلسات مخالف للدستور وعرقلة للرقابة الشعبية ، ومنع النواب من ممارسة دورهم الرقابي والتشريعي وهو أمر مرفوض. أضاف «استبشرنا خيرًا بتولي سمو الشيخ صباح الخالد رئاسة مجلس الوزراء، ويجب أن يحرص على أن يترك انطباعًا جيدًا عنه بسرعة تشكيل فريقه الحكومي».

وبين أن سمو رئيس مجلس الوزراء ذكر في مؤتمره الصحافي أنه يمد يد التعاون مع السلطة التشريعية ولكن هذا التعاون لا يعني التهاون، مؤكدًا أن النواب يبادلونه ذات المقولة.

وقال «يا سمو رئيس مجلس الوزراء نطلب منك سرعة تشكيل الحكومة وأن تبادر الحكومة بتعويض المجلس عن الفترة التي مضت وذلك بعقد جلسات أسبوعية لتدارك عدد الجلسات المفقودة، وحتى نستطيع تحقيق المهام والملفات العالقة في جدول الأعمال».

وشدد على أن التأخير وإطالة مدة تشكيل الحكومة قد يؤدي مستقبلاً إلى نوع من عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء.

وتمنى من رئيس مجلس الأمة أن يبادر بإرسال الدعوات للحكومة لحضور الجلسات المعدة سلفا حتى لا تتعذر الحكومة بعدم ورود الدعوات إليها.

وبين أنه ليس مبررًا مقبولاً أن يكون قصر عمر الحكومة لستة واحدة عائقا دون تشكيلها.

وقال «لا تعنيني السوابق إذا كانت حكومات سابقة استغرقت وقتًا أطول في التشكيل فلم أكن نائبًا بذلك الوقت».

الخالد يشيد

المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وأشاد سموه خلال المقابلة بدور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين،مؤكدا حرص دولة الكويت على تعاونها من أجل نجاح جهود المنظمة وبرامجها المتخصصة ووكالاتها.

حضر المقابلة مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد ، ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ناصر الهين ، وعدد من كبار المسؤولين.

جامعة الكويت

مع نتائج الفصل الاول و1155 من الكويتيين وابناء الكويتيات خريجي المرحلة الثانوية المستوفين لشروط القبول ، مضيفا ان الطلبة غير الكويتيين من الفئات المقرر قبولها سيتم اعلان نتائجهم لاحقا.

وذكر انه حرصا على ان تكون اسس قبول الطلبة واضحة للجميع فقد تم نشر النسب الدنيا للقبول في جميع التخصصات ، لافتا الى ان القبول في جميع الكليات عدا «العلوم» تم وفقا للمعدل المكافئ الذي يحسب بناء على نتائج اختبارات القدرات الاكاديمية التي يؤديها الطالب اضافة الى نسبته في المرحلة الثانوية.

وافاد بان اعتماد قبول الطلبة الكويتيين وابناء الكويتيات والمؤجل قبولهم للفصل الدراسي الثاني ، سيكون في الفترة من الاحد 15 ديسمبر الجاري حتى الاثنين 23 من الشهر نفسه ، على ان يتم ابلاغ الطلبة بموعد تسليم المستندات وتسجيل المقررات الدراسية عبر صفحة عمادة القبول والتسجيل ونظام القبول الالكتروني وارسال رسائل نصية عبر الهواتف النقالة للطلبة المستجدين.

ودعا جميع الطلبة الى الالتزام بالمواعيد المحددة لهم والتوجه الى صالة القبول والتسجيل بالشويخ ، علما بانه لا يشترط حضور الطالب شخصيا لتسجيل المقررات ، إذ يمكن حضور من ينوب عنه بشرط وجود البطاقة المدنية الاصلية للطالب ونسخة من طلب الالتحاق وشهادة الثانوية وسائر المستندات المطلوبة.

واشار المطيري الى ان الطالب الذي لم يحضر في الموعد المحدد له يمكنه اتمام عملية التسجيل في نهاية فترة التسجيل بتاريخ 23 الجاري.

وفي ما يتعلق بالطلبة المتوقع تخرجهم من المدارس الانجليزية ممن قاموا بتقديم طلبات الالتحاق بالجامعة حتى 11 ديسمبر الجاري ، قال المطيري ان عليهم تسليم شهاداتهم الاصلية خلال يومي عمل من اعلان نتائجهم النهائية ، تمهيدا للبت في قبولهم وتحديد موعد تسجيلهم في المقررات الدراسية.

الدمخي

وقال الدمخي إن تقديم 25 طيارًا بإدارة العمليات في الخطوط الجوية الكويتية استقالاتهم والذين قد يتبعهم 59 طيارًا من المدربين يدعمون مطالبهم يعد أمرًا خطيرًا .

وبين أن إدارة العمليات من اهم الأقسام في الشركة والناقل الوطني ووفرت 3 ملايين دينار بعملها الجاد والمخلص، وحصلت على شهادة الـ«إياسا» من أكبر منظمة تعتني بتقييم الطيران.

وأوضح أن من قدموا استقالاتهم تمتد خبراتهم إلى 40 عامًا، وأقلهم تصل خبرته إلى 15 عامًا، مؤكدًا أن هؤلاء الطيارين يحظون بدعم ما لا يقل عن 50 طيارًا مدربًا وجمعية الطيارين التي تمثل 520 طيارًا.

وأكد أن هناك تداعيات لهذه الاستقالة وتدخل في الشؤون الداخلية للإدارة وهي مساس بمكانة الطيار الكويتي، كما أن هناك تضخيمًا للأخطاء.

وأعرب عن أسفه لعدم وجود تحقيق في التهم والطعن في ذمم الطيارين بمبالغ لا تتعدى بضعة آلاف في حين أنهم وفروا على الشركة ملايين الدنانير.

وشدد على أن هناك تعيينات باراشوتية حاربها النواب وقدموا بخصوصها استجوابًا إلى أكثر من وزير، مؤكدًا أن أكبر ضرر على الدولة ينتج عن التعيينات الباراشوتية وأن أكبر فساد إداري هو أن يأتي من لا يستحق في مكان هو غير مؤهل له.

وأكد أن هذه الأمور ستكون محل تحقيق ومساءلة لأي وزير قادم مسؤول عن الخطوط الجوية الكويتية، وذلك على خلفية التعيينات التي تمت بناء على شهادات (مضروبة) والتعيينات التي تمت لأناس خرجوا من المؤسسة وأخذوا حقوقهم كاملة ثم عادوا بالباراشوت وأصبحوا يسببون المشاكل في الإدارة.

وأوضح أن الطيارين الذين تقدموا باستقالاتهم هم صفوة الطيارين الكويتيين ولم يشتكوا رغم معاناتهم وللأسف تم اتهامهم بذممهم المالية والإساءة لهم والتدخل في شؤونهم، مؤكدًا أنه لن يسكت عن هذا الأمر.

وطالب الدمخي رئيس مجلس إدارة الشركة بتحمل المسؤولية تجاه هذه الأزمة التي سنكون لها تداعيات كبيرة، مبينا أن واجب مجلس الإدارة اتخاذ قرارات سريعة واتخاذ إجراء بحق من تسبب بهذه المشكلة.

5 نواب يقترحون

قدمه النواب د.عادل الدمخي ،رياض العدساني، شعيب المويزري، عبدالوهاب البابطين، ود. بدر الملا على ما يلي:

المادة الأولى: يلغى القانون رقم (88) لسنة 1995م في شان محاكمة الوزراء.

المادة الثانية: يتبع في محاكمة كل وزير عضو في مجلس الوزراء حتى ولو ترك وظيفته بعد وقوع الجريمة لأي سبب . سواء بصورة نهائية أو توليه مهام وزارة أخرى ، أو كان وقت وقوع الجريمة وزيراً بالإنابة فيها . القواعد والإجراءات المبينة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار اليه.

المادة الثالثة: إذا لم تكن هناك عقوبة أشد ، يعاقب الوزير بالعقوبات المقررة بقانون الجزاء المشار اليه ، كما يعاقب بالعقوبات المقررة قانونا حال ارتكابه جريمة من الجرائم الآتية :

-جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي والجرائم المتعلقة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون رقم 31 لسنة 1970 .

– الجرائم المنصوص عليها في قوانين الانتخاب ، وحماية الأموال العامة ، والهيئة العامة لمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية ، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشار اليها .

المادة الرابعة: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة الخامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الأزمة الخليجية

الجدية واضح جدا في الطريقة التي تعاملت بها قطر مع دورة قمة مجلس التعاون الخليجي الـ40 التي عقدت في الرياض .. وسلبيتها الشديدة والمتكررة بإرسالها من ينوب عن الأمير دون أي تفويض يمكن ان يسهم في حل أزمتها».

وكانت السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، قد فرضت مقاطعة على قطر بدءا من منتصف 2017 لاتهامهم لها بتمويل الإرهاب، والحفاظ على علاقات وثيقة مع إيران، عدو السعودية اللدود.

وأكد الوزير تمسك بلاده بمطالب الدول الأربع المبنية على المبادئ الستة الصادرة عن «إعلان القاهرة»، في إشارة إلى القمة التي عقدتها دول المقاطعة في العاصمة المصرية في الخامس من شهر يوليو/تموز عام 2017.

وتنص تلك المبادئ على : الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب ، إيقاف كافة أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف ، الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013، والاتفاق التكميلي لعام 2014 ، الالتزام بكافة مخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في مايو 2017 ، الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم الكيانات الخارجة عن القانون ، ومسؤولية كافة دول المجتمع الدولي عن مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وقبل انعقاد القمة انتشرت تكهنات عن دفء في العلاقات بين قطر وجاراتها في الخليج.

ولكن بعد انتهاء القمة، كتب وزير الشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، تغريدة قال فيها: «في تقديري، الأزمة القطرية مستمرة بالرغم من بقيتي بأن لكل أزمة نهاية، وأن الحلول المخلصة والدائمة في صالح المنطقة».

أضاف: «يمكن أن يكون مرد غياب الشيخ تميم بن حمد عن قمة الرياض سوء تقدير الموقف من قبل مساعديه، الذين يجب أن يسألوا عن ذلك. وينبغي أن يعتمد الحل على علاج جذور الأزمة بين قطر والدول الأربع».

الجزائر

هو السبيل الوحيد لاستعادة الأمن والنظام بالبلاد.

وقد شهدت العاصمة الجزائرية تظاهرة حاشدة رفضاً للانتخابات الرئاسية، إذ احتشد المتظاهرون قرب ساحة البريد المركزي، ورددوا هتافات مناوئة لإجرائها.

وأغلقت الشرطة الشارع الرئيس ديدوش مراد، وقطعت أوصال وسط العاصمة بحواجز أمنية، لكن اللافت تجنبها وقوع أية صدامات مع المتظاهرين، ما عدا احتكاكات طفيفة.

وتواصلت عمليات التصويت في غالبية مكاتب التصويت، في ظل ارتفاع مؤشرات نسبة المشاركة في عدد من الولايات الداخلية. وعمدت شخصيات سياسية ورياضية وصحافيون يؤيدون إجراء الانتخابات، إلى نشر صور لهم خلال عملية التصويت، لحث الجزائريين على الذهاب إلى مكاتب التصويت.

وسجّلت ولايات منطقة القبائل والعاصمة الجزائرية أدنى نسبة تصويت في انتخابات الرئاسة، حتى ظهر أمس ، بحسب ما أعلنت عنه الهيئة العليا للانتخابات. وكشفت بيانات نشرتها الهيئة، عن أن أقل نسبة تصويت سُجّلت في ولاية تيزي وزو، إذ بلغت نسبة المشاركة 0.02 في المائة، تليها نسبة المشاركة بولاية بجاية 0.12 في المائة، و5 في المائة في ولاية البويرة ثالث مدن المنطقة.

وكشفت البيانات أن نسبة المشاركة في العاصمة الجزائرية قدّرت بـ 4.77 في المائة، فيما بلغت بولاية رج بوعريريج 8.13 في المائة، وسُجّلت أكبر نسبة بولاية تندوف، وبلغت 17.83 في المائة.

وشهدت منطقة البويرة انزلاقاً خطيراً، بعدما أقدم محتجون على اقتحام مقر إذاعة البويرة، وحرق مقر الهيئة الولائية للانتخابات، ما أدى إلى تدخل مصالح الدفاع المدني لإنهاء الحريق، الذي أتى على كامل المعدات، وسط استنكار كبير لهذه الممارسات العنيفة والتخريبية.